

# دور المفعول به

## صبحي غندور: المثقف العربي حالة فردية وليس تعبيراً عن جماعة مشتركة

▣ نبيل درغوث\*

وعملًا

لذلك من الأجدى دائماً وضع تعريف فكري وسياسي برفقة صفة "المثقف"، وليس اعتماد الحالة الجغرافية كدلالة على المشترك بين المثقفين.

وما ينطبق على "المثقفين العرب" يصح أيضاً على المثقفين داخل كل بلد عربي. فالحديث عن المثقفين اللبنانيين أو المصريين لا يعني وجود توافق فكري أو سياسي بينهم يستوجب منهم عملاً مشتركاً.

إذن، إن سؤال: "ما دور المثقف العربي اليوم"، يتطلب للإجابة عليه وجود مثقفين يعتقدون أولاً بمفاهيم فكرية مشتركة حول الانتماء والهوية، وحول توصيف الواقع وأسباب مشاكله، ثم سعيهم لوضع رؤية فكرية مشتركة لمستقبل عربي أفضل. عند ذلك يمكن لهذه الفئة من "المثقفين العرب" أن تضع الإجابة السلمية على سؤال: "ما العمل".

أما الحديث بالمطلق عن "المثقفين العرب" والتساؤلات عن غياب دورهم، فهذا غير صحيح وغير واقعي. فهناك "مثقفون عرب" يدافعون الآن عن واقع الحال القائم، كما هناك من يختلف معهم ويناقضهم في الفكر والعمل. إن الضعف هو الآن في فئة "المثقفين المعتدلين" فعلاً بالهوية العربية، والرافضين فكراً وعملياً للفصل بين أهداف تحتاجها الأمة العربية كلها. الضعف هو في غياب التنسيق والعمل المشترك بين من هم فكراً في موقع واحد لكنهم عملياً وحركياً في شتات بل تنافس أحياناً.

2- أصبح العرب غير فاعلين في التاريخ بل أصبحوا في موضع المفعول به. وهل أن قدرهم أن يبقوا خارج التاريخ؟ كيف يمكن لهم أن يستأنفوا نهضتهم؟

الأمر ليس فقط "مؤامرات خارجية" أو "مخططات صهيونية وأجنبية" رغم خطورة هذه المخططات وتأثيراتها السلبية. لكن موقع العطب هو في "الداخل" العربي الذي أباح ويبيح استباحة "الخارج" لكل شؤون العرب وأرضهم وقدراتهم.

إن بعض المثقفين العرب يعتقد بأن المشكلة تكمن فقط في الحكومات، وبعضهم الآخر يراها في التيارات البديلة عن الأنظمة القائمة. بينما المهم، أن الجميع يشترك في الاتفاق على وجود أزمة كبيرة في الحاضر العربي. فقد يختلف العرب في تحديد طبيعة المشكلة وجذورها، وقد يختلفون في صورة الحل المنشود، لكنهم يجمعون في الحد الأدنى، على المخاطر المحدقة بمصير المستقبل العربي.

إن العرب يواجهون أربعة تحديات مصرية تزامنت مع بعضها البعض في هذه المرحلة وفي المدى القريب المنظور:

أولاً: التحدي السياسي الداخلي، وما فيه من مخاطر الانتشار وتفكك المجتمع على أسس عرقية أو طائفية أو مذهبية... قليلة. وذلك من خلال تحول الصراعات الداخلية إلى مشاريع حروب أهلية مفتوحة في أكثر من مكان عربي.

ثانياً: التحدي الاقتصادي، وما خلفته حروب المنطقة من خسائر باهظة واستنزاف مالي مستمر، وأيضاً ما تحمله مشاريع التطبيع مع إسرائيل ونظام الشرق الأوسط الجديد من تحديات على كل المنطقة، وفي وقت عجز فيه كل بلد عربي بمفرده عن توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي لذاته.

ثالثاً: التحدي الأمني، وما فيه من تطورات تحدث منذ أحداث ابول/سبتمبر في مطلع العقد الحالي، وغزو العراق والأطماع بالسيطرة مجدداً على الأرض العربية وقدراتها وخبراتها.

رابعاً: التحدي الثقافي، الذي يستهدف نزع الهوية العربية، عبر استبدالها بهوية "شرق أوسطية"، بل حتى نزع الهوية الوطنية القطرية والإستيعاض عنها بهويات عرقية ومذهبية وطائفية... وفي هذا التحدي سعي محمود لتشويه صورة الإسلام والعروبة معا، وإنعاش مشبوه لثقافة التغريب من جهة، أو الحضارات القديمة في المنطقة، من جهة أخرى.

إن النهضة العربية تتطلب النهوض أولاً بدور المفكرين والمثقفين العرب الذين يعتقدون بالانتماء للعروبة الحضارية. كما أن النهضة



فتحي غندور

تتطلب الإنطلاق من القناعة بوجود هوية عربية حضارية مشتركة بين البلاد العربية، وبعلاقة خاصة بين العروبة الثقافية ومضمونها الحضاري المتمركز على الحضارة الإسلامية. أيضاً، فإن الوصول للنهضة يتطلب التشجيع على الحياة الديمقراطية السلمية في كل البلاد العربية، وعلى ضرورة الانتقال من حال التخلف والجهل والأمية إلى بناء مجتمع العدل وتكافؤ الفرص والتقدم العلمي ومشاركة المرأة العربية بشكل فاعل في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

كذلك يتطلب تحقيق النهضة العربية التمييز بين أهمية دور الدين في المجتمع والحياة العامة وبين عدم رغبة في اختيار الحكومات والحاكمين ومهام الدولة وسلطاتها.

كما أن السعي للنهضة يوجب العمل من أجل تحقيق التكامل العربي والسير في خطوات الاتحاد التدريجي بين الدول العربية، وبالالتزام برفض أسلوب العنف واختيار نهج الدعوة السلمية والوسائل الديمقراطية لتحقيقها.

3- خلال القرن 19 تعرّضت البلاد العربية إلى صدمة الحداثة ومنذ ذلك الوقت "توجت" كل محاولات التحديث بالفشل من تجربة محمد علي إلى اليوم. هل العرب أصبحوا يعانون من "عقدة الخضاء" لعدم قدرتهم على النهضة والحداثة؟

لقد انتهت قرون السيطرة العثمانية بمحاولة تتريك العرب في مطلع القرن العشرين، وفرض اللغة التركية كبديل للغة العربية، ثم ذهب الأتراك إلى ديارهم ليعلم كمال أتاتورك تخلي الأتراك أيضاً عن لغتهم وثقافتهم وتحويلها إلى الأحرار اللاتينية ونظم الحياة الغربية. وكان من المؤمل لدى الورثة الإنكليز والفرنسيين للتركة العثمانية، أن يتخلى العرب أيضاً عن لغتهم وثقافتهم وأن يستبدلوا (كما فعلت تركيا/أتاتورك) بالأحرف اللاتينية والثقافات الغربية، لكن الترابط العضوي بين لغة العرب ولغة القرآن الكريم، وبين الوعاء الثقافي للعرب وبين مضمونه الحضاري الإسلامي، منع ذلك بشكل كبير، إضافة إلى الدور الهام الذي قام به العديد من الأدباء العرب - وكان معظمهم من المسيحيين العرب - الذين كانوا يحرصون على الثقافة العربية ويشتركون مع المسلمين العرب في صنع الحضارة العربية الإسلامية.

ورغم كل محاولات "الفرنسة" و"الإنكلزة" التي تمت في النصف الأول من هذا القرن... ورغم كل مدارس التبشير الفكري والثقافي الغربية التي انتشرت في المنطقة العربية... ورغم تجزئة المنطقة العربية بعد سقوط الحقبة العثمانية ومحاولة المستعمر الفرنسي والإنكليزي تغليب نمط الخصوصيات المحلية لأبناء الدول الغربية على ثقافتهم العربية المشتركة... رغم ذلك كله، فشلت هذه المحاولات لعشرات السنين وإن كانت قد أضعفت دور الثقافة العربية وشوهت مضمونها الحضاري في أكثر من مجال. المشكلة الآن في الواقع العربي الزاين هي أن معظم "الجيل القديم" يحمل أفكاراً مليئة بالشواغب والحالات المرضية الذهنية الموروثة التي كانت في السابق مسؤولة عن تدهور أوضاع المجتمعات

العربية وتراكم التخلف السياسي والاجتماعي والثقافي في مؤسساتها المختلفة.

فالمفاهيم المتداولة الآن في المجتمعات العربية هي التي تصنع فكر الجيل الجديد وهي التي ترشد حركته. لذلك نرى الشباب العربي يتمزق بين تطرف في السلبيّة واللامبالاة، وبين تطرف في أطر فتوية بأشكال طائفية أو مذهبية بعضها استباح العنف بأقصى معانيه وأشكاله. وقد أصبح فهم الدين بالنسبة لبعض الشباب العربي يعني الإنغماس الكلي في العبادات فقط وفي المظاهر الشكلية دون أي حركة إيجابية فاعلة بالمجتمع تدخل أصلاً في واجبات أي مؤمن.

هذه الحركة الإيجابية التي وصفها الله تعالى بـ "العسل الصالح" الذي هو شقيق الإيمان الديني والوجه العملي للتعبير عنه. وحينما يبحث بعض الشباب العربي المعاصر عن أطر فاعلة للحركة، فلا يجد أمامه إلا جماعات تزيد في أفكارها وممارساتها من حال الانقسام بالمجتمع أو قد يدفع بعضها بالعناصر الشابة إلى عنف مسلح ضد "الأخر" غير المنتمي لهذه الجماعة أو طائفها أو مذهبها؛ فالمفاهيم التي تحرك الجيل العربي الجديد الآن، هي مفاهيم تضع اللوم على "الأخر" في كل أسباب المشاكل والسلبيات، ولا تحمل أي "أجندة عمل" سوى إبادة "الأخر". وهي بذلك مفاهيم تهدم ولا تبني، تفرق ولا توحد، وتجعل القريب غريباً والصديق عدواً... فيصبح الهمم الأول للجيل العربي الجديد هو كيفية التمايز عن "الأخر" لا البحث معه عن كلمة سواء.

الشباب العربي المعاصر الآن لم يعيش حقبات زمنية عاشها من سبقه من أجيال أخرى معاصرة، كانت الأمة العربية فيها موحدة في مشاعرهم وأهدافهم وحركتهم رغم انقسامها السياسي على مستوى الحكومات. مراحل زمنية كان الفرز فيها بالمجتمع يقوم على اتجاهات فكرية وسياسية، لا على أسس طائفية أو مذهبية أو حتى إقليمية.

لكن سوء الممارسات والتجارب الماضية، إضافة إلى العطب في البناء الداخلي والتأمر الخارجي، أدى كله للإساعة إلى المفاهيم نفسها، فأستبدل الانتماء القومي والوطني بالهويات الطائفية والمذهبية والمناطقية، وأضحى العرب في كل واد تقسيمي يهيمنون.

الشباب العربي المعاصر لم يعيش الحقبة الزمنية التي كان الراس العربي فيها مرفوعاً في مواجهة التحديات الخارجية ونتائج الفترة الاستعمارية على بلدان الأمة: من تأميم قناة السويس عام 1956 إلى إعلان الجمهورية العربية المتحدة عام 1958 إلى حرب أكتوبر 1973 والتي كانت ثمرة التضامن العربي الجاد والفعال بعد هزيمة عام 1967. فجيل الشباب العربي يعيش فقط الآن حالة سوداوية من الصراعات العربية ومن غياب الأطر الجامعة والبناء القيادية السلمية للأمة مجتمعة. جيل الشباب المعاصر يفقد حالياً ما كان في الأمة من إيجابيات رغم سوء الممارسات أحياناً أو نواقص الفكر أحياناً أخرى، فالمشكلة اليوم هي في الفكر والأساليب معا. في الحكومات والمعارضات، في الواقع والبدائل المطروحة له. هي فرصة هامة، بل هي مسؤولية واجبة، للجيل العربي الجديد المعاصر الآن، أن يدرس ماضي أوطانه وأمته بموضوعية وتجرد، وأن يستخلص الدروس والعبر لبناء مستقبل جديد أفضل له وللجيل القادم.

لكن في كل عملية تغيير هناك ركائز ثلاث متلازمة من المهم تحديدها أولاً: المنطلق، الأسلوب، والغاية. فلا يمكن لأي غاية أو هدف أن يتحققا بمعزل عن هذا التلازم بين الركائز الثلاث. أي أن الغاية الوطنية أو القومية لا تتحقق إذا كان المنطلق لها، أو الأسلوب المعتمد من أجلها، هو طائفي أو مذهبي أو مناطقي. ولعمل في تحديد (المنطلقات والغايات والأساليب) يكون المدخل السليم لدور أكثر إيجابية وفعالية للشباب العربي اليوم.

ففسى أن نشهد قريباً ولادة جيل عربي جديد يحرص على هويته الثقافية العربية ومضمونها الحضاري، وينطلق من أرضية عربية ووطنية مشتركة تعتمد مفهوم المواطنة لا الانتماء الطائفي أو المذهبي أو الأصول العرقية، وتستهدف الوصول - بأساليب ديمقراطية لا عنفانية - إلى اقتصاد عربي ديمقراطي حر من التدخل الأجنبي، وتتساوى

فيه حقوق الأوطان وواجباتها كما تتساوى في كل منها حقوق المواطنين، رجالاً كانوا أم نساء.

4- يقول فخري كريمة: "الفكر القومي العربي أدخلنا منذ سنة 1948 في هزائم وانكسارات متتالية. فهل مازال للقومية العربية من مستقبل؟

الفكر لا يدخل الشعوب في هزائم أو انتصارات بل هي القيادات وأساليبها التي تتحمل المسؤولية عن ذلك. ثم ما هذه المغالطة الكبرى عن مسؤولية الفكر القومي عن هزيمة العام 1948. هل كانت الأنظمة والقيادات التي كانت تحكم آنذاك تنتمي للفكر القومي؟

لقد كان الخيار القومي العربي - وما يزال - يعني القناعة بأن العرب أمة واحدة تتألف الآن من أقطار متعددة لكنها تتشكل فيما بينها إمتداداً جغرافياً وحضارياً واحداً وتتكامل فيها الموارد والطاقات. إن المتضررين من هذا الخيار هم حتماً من غير الذين، الذين في الماضي وفي الحاضر، يمنعون وحدة الأمة العربية محافظاً على مصالحهم في المنطقة وعلى مستقبل استنزافهم لخيراتهم ومواردها وطاقاتها المادية والبشرية. حسب وجهة نظري، فإن الكل العربي هو مكون أصلاً من "أجزاء" مترابطة ومتكاملة. فالعروبة لا تلغي، ولا تتناقض، مع الانتماءات العائلية أو القبلية أو الوطنية أو الأصول الأثنية، بل هي تحدها في إطار علاقة الجزء مع الكل. لكن أنا أميز بين "العروبة" و"القومية". القومية تعبير يسمح بالتكلس وبالامتداد بما هو أكثر أو أقل من معنى العروبة. القومية تعبير اختلطت فيه مضامين أخرى في التاريخ الحديث والمعاصر، مضامين عنصرية أو مضامين معادية للدين أحياناً، القومية تشوّه استعمالها من قبل الكثير من الحركات السياسية المعاصرة... بينما العروبة تحدد نفسها بنفسها، فالعروبة تشمل خصوصيتها وعمومية تعريف القومية، في حين أن استخدام تعبير القومية الآن لا يؤدي غرض معنى العروبة نفسها. فالقول: "أنا عربي" يعني أموراً فكرية وثقافية محددة، بينما القول "أنا قومي عربي" يحتاج الآن إلى الكثير من التوضيح والتفسير.

فالقومية نفسها هي "فكرة" لكن لا يوجد هناك فكر قومي واحد. إن القومية هي تعبير يرتبط بمسألة الهوية لجماعات وأوطان وأمم، وهي تحمل سمات ومضامين ثقافية تميز جماعة أو أمة عن أخرى، لكنها (أي القومية) لا تعني نهجاً سياسياً أو نظاماً للحكم أو مضموناً عقدياً/إيديولوجياً. لذلك من الخطأ كالمقابلة بين "فكر محافظ" و"فكر ليبرالي"، مثلما الحديث عن "فكر قومي" مقابل "فكر ديني"، بل يمكن القول "فكر علماني" و"فكر ديني" تماماً كالمقابلة بين "فكر محافظ" و"فكر ليبرالي"، و"فكر اشتراكي" مقابل "فكر رأسمالي"... وكلها عناوين لمسائل ترتبط بنمط فكري وسياسي تصلح الدعوة إليه في أي بلد أو أمة. في حين يجب أن يختص تعبير "الفكر القومي" فقط بمسألة الهوية كأطار أو كوعاء ثقافي.

ولذلك أيضاً، يكون تعبير "العروبة" هو الأديق والأشمل حينما يتم الحديث عن القومية العربية حتى لا تختلط مسألة الهوية الثقافية المشتركة بين العرب مع قضايا المناهج والإيديولوجيات المتنوعة داخل الفكر العربي ووسط المفكرين العرب. إن العروبة هي تعبير عن الانتماء إلى قومية محددة، لها خصائص وخصوصيات تختلف عن القوميات الأخرى حتى في دائرة العالم الإسلامي. إن الدعوة إلى العروبة هي دعوة فكرية وثقافية، بينما الدعوة إلى الوحدة العربية هي دعوة فكرية وسياسية.

الانتماء إلى العروبة يعني التسليم بالانتماء إلى أمة واحدة يجب أن تعبر عن نفسها بشكل من أشكال التكامل والاتحاد بين أبنائها.. لكن "الوحدة" قد تتحقق بحكم الفرض والقوة أو بحكم المصالح المشتركة (كالنموذج الأوروبي) دون أن تكون الشعوب منتمة بالضرورة إلى أمة واحدة.

ف"الوحدة" ليست معياراً لوجود العروبة بينما العروبة تقتضي حتماً التعبير السياسي عن وجودها بشكل وحدوي.



والاستعمار المباشر هو نهج قيادات الدول الرأسمالية الغربية.. ثم تحول هذا النهج إلى أساليب غير مباشرة اضطرت إلى استخدامها بفعل حركات التحرر الوطني في أكثر من مكان، وأيضاً بسبب وجود المنافس العقائدي على الطرف الآخر: المعسكر الشيوعي، وما كان يمارسه هذا المعسكر من توظيف لهذه الحركات التحررية في حربه مع المعسكر الرأسمالي الغربي.

وبسقوط المنافس الشيوعي العالمي، بقيت الرأسمالية وحيدة في طرحها لنموذج سياسي واقتصادي وثقافي متكامل لا يمكن أخذ بعضه دون البعض الآخر. فالصيغة السياسية للأنظمة الليبرالية هي الوعاء السياسي لمضمون الاقتصاد الحر والمنافسة التجارية الحرة، كذلك فإن بناء أنظمة سياسية واقتصادية ليبرالية يتطلب "شريعة ثقافية" من المجتمع ومفاهيم وقيم تتماشى مع عناصر الفكر الرأسمالي، بحيث تتكامل العناصر الثلاثة: ثقافة- اقتصاد- سياسة، لتبني المجتمع الرأسمالي الحر.

ولأن المنافسة الحرة هي أساس في النظرية الرأسمالية، فإن حواجز الحدود والثقافات يجب أن تسقط أمام رواد الرأسمالية من مفكرين واقتصاديين وسياسيين. كذلك، فإن "المنافسة الحرة" تعني المنافسة وسط أبناء المجتمع الرأسمالي نفسه، وتكون نتيجة المنافسة محكومة بقانون "البقاء للأقوى".

لذلك، أرى "أطروحة العولمة" بأنها نتاج طبيعي لوجود الفكر الرأسمالي نفسه والذي لا يعترف بحدود جغرافية أو حواجز ثقافية.

ومحاولات نشره من عصر إلى آخر، لكن يبقى الهدف عند دعائه: تأمين مزيد من الأسواق للاستهلاك، ومزيد من الثروات للاستيلاء عليها، وتقنين العلاقات داخل المجتمعات وبين بعضها البعض على أساس أوضاع ثقافية وسياسية واقتصادية تصون قوانين الرأسمالية ووجودها ودورها. إن أطروحة "العولمة" هي الآن تحت القيادة الأمريكية التي كانت تقود معظم الأحداث الدولية في القرن العشرين، وكانت رأس حربة المجتمعات الغربية الرأسمالية في مواجهة المجتمعات الشرقية الشيوعية. لذلك، فإن الولايات المتحدة تجد نفسها في موقع المنتصر الأول بعد سقوط الكتلة الشيوعية، وهي - من وجهة نظر قياداتها الفكرية والسياسية والاقتصادية والأمنية - معنية الآن بقيادة العالم كله وباستكمال نشر عناصر الدعوة الرأسمالية. ومفاهيمها الثقافية والسياسية والاقتصادية. ولصالح أميركا أولاً.

صحيح أن هناك عالم واحد هو الكرة الأرضية التي نعيش عليها - كانت كذلك منذ بدء الخليقة - لكن أيضاً على هذه الأرض والعالم الواحد، حضارات متعددة وشعوب متعددة وقبائل وثقافات متعددة، وعلى هذه الشعوب أن تختار بين أن تتصارع أو تتعارف. وحينما تتعارف ستبني فيما بينها الكثير من العناصر التي تتحول إلى حضارة لاحقة. واعتقد أن الحضارة الإنسانية - بالمعنى الإنساني العام وبالاعتقادات العلمية - هي واحدة، لكن ليس بالعنصرية الثقافي أو الديني. فهناك اختلاف بين الشعوب بحكم سنة الله تعالى أولاً وقبل أي شيء آخر، وبحكم التوزيع الجغرافي للشعوب والانتماء الإنساني إلى بيئات مختلفة مما أوجد تعدداً في اللغات والعادات والثقافات والقيم الاجتماعية، وهذه المسائل ستبقى موجودة طالما بقيت الكرة الأرضية. أنه عالم واحد، لكنه يقوم على حضارات متعددة وثقافات متعددة..

وأعتقد أيضاً أن ما هو أخطر من منقح صراع الحضارات، هو القول باننا وصلنا إلى مرحلة الحضارة الواحدة. فالحضارة ليست هي مسألة كمبيوتر وساتلايت.. الحضارة ترتبط دائماً بمضامين ثقافية وفكرية متميزة، تستفيد البشرية منها في كل مكان. هذا ما حصل مع الإسلام نفسه، الذي استفادت منه أوروبا في نهضتها الفكرية والعلمية بعد عصور الظلمة الوسطى. إن ما جاء به الإسلام من تأكيد على قيم ومبادئ الحرية والكرامة والشورى والعدل والمساواة بين الناس.. هي مفاهيم وقيم سبقت النظريات والسياسات الديمقراطية الغربية المعاصرة، وأن كنا لا نطبقها في إطار شامل بالمجتمعات العربية والإسلامية. ومهما تقاربت دول العالم في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والإعلامية - وربما أيضاً في سمات الأنظمة السياسية - فإن الخصائص الثقافية لكل أمة ستبقى قائمة تلعب دوراً رئيسياً في العلاقات والمصالح. وربما الصراعات، بين الأمم المختلفة على هذه الكرة الأرضية الواحدة.

\*كاتب وصحفي تونسي



إن معالجة مشاكل العنف باسم الدين ليس لها بالابتعاد عن الدين بدلالة ظهور حركات العنف في أميركا وأوروبا على أساس ديني رغم وجود الأنظمة العلمانية.

إن المجتمع العربي بحاجة لطرح "العقلانية الدينية" في المجال الفكري والثقافي، والانطلاق من العقل لفهم النصوص، واعتماد المرجعية الشعبية في الحكم والتشريع المتخذة، وأيضاً بإلغاء المؤسسات التشريعية المتخذة، وأيضاً بإلغاء الطائفية السياسية في بعض أنظمة الحكم (كالحالة اللبنانية مثلاً والتي تتكرر الآن في العراق)، أي عدم اشتراط التبعية لدين أو مذهب أو عرق في أي موقع من مواقع الحكم ووظائف الدولة، مع اعتماد النهج الديمقراطي في مؤسسات الحكم وفي الوصول إليها، وتحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين (بما في ذلك المساواة بين المرأة والرجل) في الحقوق والواجبات. إن الإسلام، حسب اجتهادي، هو "دين وضوابط مجتمع وليس هو دين ودولة". ولست مع الفصل بين الدين والمجتمع، لكني مع ضرورة الفصل بين الدين ومؤسسات الدولة، إذ المعروف أن أساليب الحكم ومفاهيم الدولة قد اختلفت إسلامياً من حقبة لأخرى، حتى في سابقاتها التاريخي أيام الرسول (ص) ثم في فترة الخلفاء الراشدين، ثم ما جرى بعد ذلك من "حكم إسلامي متوارث" وصراعات بين حقبة وأخرى، واختلاف في المفاهيم وصيغ الحكم ومرجعياته. إن تحقيق النهضة العربية الشاملة يتطلب الانطلاق من القيم والمبادئ الدينية والتأكيد على الهوية العربية الحضارية وعلى ضرورة التكامل العربي الشامل على قاعدة احترام الخصوصيات الوطنية لكل بلد عربي.. لكن كل ذلك من أجل الوصول لمجتمع يعتمد النهج الديمقراطي في الحكم وتأكيد الفصل بين السلطات، وبناء المجتمع على أساس من العدل وتكافؤ الفرص..

8- هل أن النظام العالمي الجديد "العولمة" تطوير وأشكال جديدة أم تسميات أخرى لمفهوم قديم راج منذ النصف الثاني من القرن 19 وهو "الأمبريالية"؟ وما هو رأيك في العولمة؟ إن العالم يعيش منذ عقدين من الزمن حالة من صراع المفاهيم حول هوية العصر الذي دخلته الإنسانية بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين للعالم في القرن العشرين، هذه الحرب التي انتهت بانتهاء قطب المعسكر الشيوعي (الاتحاد السوفييتي) مقابل تعزيز قدرات المعسكر الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية).

فقد كانت الهوية السائدة سابقاً هي "صراع الشرق والغرب" أو "الصراع بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي"، ولم يكن مطروحاً (أو حتى مقبولاً في قلب كل معسكر) الصراع على أساس ديني أو قومي. فالشيوعية والرأسمالية التقتا حول فلسفات ومناهج مادية لا تنطلق من خصوصيات قومية أو دينية، ولا تعير اهتماماً للقيم الدينية أو للسمات الثقافية المميزة للشعوب. كذلك اشتركت الشيوعية والرأسمالية في التعامل مع المسألة الاقتصادية كأولوية تتجاوز حدود الدول والأمم وتتسم بطابع العالمية لأفكارها وساحة عملها وبما يحقق المصالح الخاصة لقطب كل معسكر.

في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كان الاحتلال العسكري

كانت تخاف على مصيرها في بلدان ذات أغلبية دينية مختلفة.

ومن الضروري التفريق بين دعاة العلمانية وعدم وضعهم جميعاً في سلة واحدة، فهناك علمانيون يؤكّدون على دور الدين في المجتمع ويدعون للمجتمع المدني ولحقوق المواطنة للجميع دون ابتعاد عن الدين أو قيم الأديان. لكن المنطقة العربية هي مهد كل الرسالات السماوية والأنبياء ومواقع الحج الديني، وبالتالي فإن تغييب أو تهميش دور الدين فيها هو مسألة مستحيلة عملياً.

إن فصل الدين عن المجتمع لم يحصل في أي أمة إلا بفعل القوة (مثال نموذج تجارب الأنظمة الشيوعية). أما فصل الدين عن الدولة في الأنظمة الغربية فكان نسبياً، فهو في فرنسا فصل كامل في السلوك السياسي والشخصي للحاكمين.. وهو في أميركا فصل فقط بالسلوك السياسي.. وهو يختلف في بريطانيا عن النموذج الفرنسي والأميركي.. وهناك في إيطاليا، وبعض دول أوروبا الأخرى، أحزاب سياسية قائمة على أساس ديني (الحزب الديمقراطي المسيحي).

أما في يوغوسلافيا فلم ينجح الحكم العلماني الشيوعي (أكثر من نصف قرن) في إزالة العصبية الدينية حتى بين الكاثوليك والأرثوذكس..

فليس هناك الآن نموذج علماني واحد يمكن الأخذ به عربياً، لكن هل العلمانية هي وحدها الحل لمشاكل المجتمع العربي؟

إن المجتمع العربي بحاجة إلى إصلاحات فكرية وثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية.. وهذه الإصلاحات لا تتناقض مع القيم الدينية ولا تتعارض مع المفاهيم الإنسانية المعاصرة...

فالعلمانية ليست هي العصا السحرية التي بنت أوروبا في العصر الحديث.. ولم تكف العلمانية والديمقراطية وحدهما، في كل بلد أوروبي، لتحقيق التقدم والبناء الاقتصادي والاجتماعي لذلك كانت الحاجة إلى الاتحاد والتكامل مع الآخرين الأوروبيين (الاتحاد الأوروبي). كذلك الأمر في النموذج الأمريكي، حيث تعجز أية ولاية أميركية عن بناء تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، بمعزل عن الولايات الأخرى.

لقد شهدت بعض البلاد العربية والإسلامية تجارب لأنظمة حكم علمانية لكن بمعزل عن الديمقراطية السياسية في الحكم والعدالة في المجتمع، فلم تفلح هذه التجارب في حل مشاكل دولها كنظام العلماني لشاه إيران الذي أسقطته ثورة الخميني الإسلامية، وتجربة الحكم الشيوعي في عدن الذي انتهى بصراعات قبائلية على الحكم، ونظام "جبهة التحرير" العلمانية في الجزائر الذي أدى إلى تصاعد التيار الإسلامي، كما لم تمنع علمانية تركيا من بروز التيار الإسلامي المتنامي ووصوله للحكم، إضافة للتجارب الفاشلة لأنظمة حزب البعث منذ مطلع الستينات.

وهذه التجارب لم تحل مشكلة غياب الديمقراطية.. ولم تحل مشكلة الأقليات.. ولم تحل المشاكل الاقتصادية.. ولم تحل مشكلة الحكم بالوراثة أو بالقوة العسكرية.. ولم تحقق التقدم والعدالة الاجتماعية لشعوبها. إن الطرح الفكري السليم يستوجب أن يكون هدفه معالجة مشكلة ما قائمة في الواقع..

إن الفصل بين الدين والمجتمع هي مسألة غير مطروحة عربياً وغير ممكنة أصلاً.

ولعل خير مثال على ذلك، الأنظمة الديمقراطية الغربية عموماً التي حرصت على النظام الديمقراطي داخل مجتمعاتها بينما أباحت لنفسها استعمار واحتلال شعوب أخرى. إن تكرار الحديث الأميركي عن حاجة المنطقة العربية للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبناء المجتمعات الديمقراطية، في ظل تجاهل مسألة الاحتلال، هو ذر للرماد في العيون ومحاولة تهميش الأسباب الحقيقية لنشوء جماعات العنف المسلح في دول العالم الإسلامي، وسعي مقصود لمساواة الإرهاب المرفوض مع المقاومة المشروعة ضد الاحتلال. هناك، بلا شك، حاجة قصوى للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتى الثقافي، في عموم المنطقة العربية ودول العالم الإسلامي، غير أنه أجدي بالولايات المتحدة الأميركية أن تبحث أيضاً عن مقدار مسؤولياتها والدول الغربية الأخرى عن أسباب هذا التخلف والتدهور خلال القرن الماضي كله، وما قامت به معظم هذه الدول من استعمار مباشر وغير مباشر ومن سلب ثروات الشعوب النامية، ومن تدخل عسكري وسياسي، ومن حربين عالميتين مدمرتين للعالم كله، ومن "حرب باردة"، كانت دول العالم الثالث هي ساحة الصراع الساخنة لها، ومن دعم مطلق ومفتوح للعوان الإسرائيلي الغاشم لأكثر من نصف قرن على الشعب الفلسطيني كله وعلى عدة دول عربية.

إن الديمقراطية السليمة والإصلاح الشامل مطلوبان فعلاً في دول المنطقة، بل في أنحاء العالم كله، والحاجة ماسة لهما كذلك في مجال العلاقات بين الدول، وفي ضرورة احترام خيارات الشعوب لصيغ الحياة الدستورية فيها، وفي عدم تدخل أية دولة (كبرى أو صغرى) في شؤون الدول الأخرى. إن الديمقراطية هي وجه من وجهي الحرية، وهي صيغة حكم مطلوبة في التعامل بين أبناء البلد الواحد، لكنها ليست بديلته على وجه الحرّة الآخر، أي حرّة الوطن وأرضه. ما تحتاجه المنطقة العربية الآن، ليس فقط الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي السليم، بل أيضاً المنقطة العربية بحاجة إلى صيغة تكاملية اتحادية بين دولها، وأن تأخذ في الحّد الأدنى بنموذج الاتحاد الأوروبي إذا صعب عليها اعتماد النموذج الاتحادي الأميركي. لكن أياً من النموذجين يقتضي أولاً الاستقلال السياسي وحرّة الأرض والأوطان على قاعدة دستورية سليمة بحيث يجتمع في بلدان المنطقة كلها العدل السياسي مع العدل الاجتماعي، وبحيث يرتفع التحرر الوطني مع الحرّيات السياسية والبناء الديمقراطي السليم في البلدان العربية.

7- بعد تجربة تركيا في العلمنة هل يمكن اليوم أرضنة مفهوم العلمانية بالبلاد العربية أم أن ذلك من قبيل المستحيل؟

لقد ظهرت حركات علمانية عربية في النصف الأول من القرن العشرين إماً من خلفية ثقافية عربية تخدم طروحات الغرب في المنطقة العربية وتوسعي لإبعاد العرب عن حضارتهم الإسلامية وعن عروبتهم معاً (كمحاولة الفرنسية للجزائر على سبيل المثال).. أو من خلفية ثقافية شيوعية مُهمّشة للدين والقومية عموماً.

أيضاً، فقد جرى طرح العلمانية في المنطقة العربية من خلال بعض الأقليات الدينية التي

5- اندلعت ثورة 23 يوليو دون نظرية كاملة للتغيير. من سنة 1952 إلى سنة 1970. في هذه الفترة الزمنية هل تبلورت منظومة فكرية وسياسية للناصرية؟ وماذا قدمت هذه المنظومة لما بعد 1970؟ وهل هي في صيرورة دائمة؟

التجربة الناصرية أحدثت تغييرات جذرية في المجتمع المصري ونظامه السياسي والاقتصادي والعلاقات الاجتماعية بين أبنائه، وكانت أيضاً ثورة استقلال وطني ضد احتلال اجنبي مهيمن لعقود طويلة (الاحتلال البريطاني لمصر)، ثم كانت أيضاً قاعدة دعم لحركات تحرر وطني في عموم الدول النامية، كما كانت كذلك مركز الدعوة والعمل لتحرر وتوحد البلاد العربية وبناء سياسة عدم الانحياز ورفض الأحلاف الدولية في زمن صراعات الدول الكبرى وقمة الحرب الباردة بين الشرق والغرب.. لكن إنجازات التجربة الناصرية كانت أكبر بكثير من حجم أداة التغيير العسكرية التي بدأت بها التجربة، وهي مجموعة "الضباط الأحرار" في الجيش المصري. كذلك، فإن الأهداف التي عملت من أجلها طوال عقدين من الزمن تقريبا، إي إلى حين وفاة جمال عبد الناصر عام 1970، كانت أيضاً أوسع وأشمل بكثير من "المبادئ الستة" التي أعلنها الضباط الأحرار عام 1952. فهذه "المبادئ" جميعها كانت "مصرية" وتتعامل مع القضاء على الاستعمار البريطاني لمصر وتحكم الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم في مصر، وتدعو إلى إقامة عدالة اجتماعية وبناء جيش مصري قوي وحياة ديمقراطية سليمة. لكن لم تكن هناك رؤية فكرية مشتركة لهذه المسائل بين أعضاء حركة الضباط الأحرار، حتى في الحّد الأدنى من المفاهيم وتعريف المصطلحات، فكيف بالأمر التي لم تكن واردة في "المبادئ الستة" أي بما يتعلق بدور مصر العربي وتأثيرات الثورة عربياً ودولياً وكيفية التعامل مع صراعات القوى الكبرى ومع التحدي الصهيوني الذي فرض نفسه على الأرض العربية في وقت مترام مع انطلاقة ثورة يوليو، حيث شكّل هذا التحدي الصهيوني المتمثل بوجود دولة إسرائيل، والمدعوم والمستخدّم من قبل الغرب، أبرز ما واجهته ثورة يوليو من قوّة إعاقة عرقلت دورها الخارجي وإنجازاتها الداخلية. ورغم هذه السلبيات الهامّة التي راقت التجربة الناصرية في مجال الفكر والإدارة، فإن ما حققته داخل مصر وخارجها كان أكبر من حجم السلبيات والانتكاسات.

كذلك، فإن الخلاصات الفكرية والسياسية لهذه التجربة، خاصّة في العقد الثاني من عمرها، هي التي بحاجة إلى التأكيد عليها الآن.

إن الناصرية هي كلمة تحمل الكثير من المعاني - وأحياناً المضامين المتناقضة وسط من يحملونها كتسمية لهم - لكن إذا كانت هناك قناعة الآن لدى العرب بأهمية بناء نهضة عربية شاملة تصون الأوطان ووحدة المجتمعات في الأمة، وتحصّن الوحدة الوطنية في كل بلد عربي وتعمل من أجل بناء ديموقراطي سليم وتنمية اجتماعية واقتصادية، وتعمل أيضاً من أجل تكامل الوطنيات العربية واتحادها مستقبلاً، فإن الناصرية في هذا المنظار تصبح تجربة مهمّة في التاريخ العربي المعاصر، نستفيد من إيجابياتها وعلينا السعي إلى عدم تكرار سلبياتها. فهذه الأهداف العربية الكبرى بدأت قبل عبد الناصر وستستمر بعده.

6- هل تمثّل الديمقراطية شرطاً ضرورياً وحاسماً لحل مشاكل العالم العربي؟

الديمقراطية هي مسألة هامة في المجتمعات العربية لكنها في تقديري غير منفصلة عن المسألة الأم، والمسألة الأهم، وهي قضية الحرية بكل أبعادها الوطنية والاجتماعية والسياسية. أيضاً، بما في معنى الحرية من تآزم بين حرية الوطن وحرية المواطن.

إن الحرية هي القضية الملازمة لوجود الإنسان أينما كان منذ بدء الخليقة.

الحرية هي التي ترتبط بالمشيئة وحق الاختيار، وبالتالي، الارتباط مع ميزة الإنسان بأنه صاحب إرادة ومشية لعمل شيء ما أو فعل عكسه.

من هنا تكون ضرورة الديمقراطية بما تعنيه من نظم ووسائل تكفل حقوق الحريات العامة للناس ومن يختارونه ليحكم باسمهم. لكن ليس حكماً أن ترتبط الديمقراطية بالمساواة والعدل..

كذلك ليس بالضرورة أن ترتبط الديمقراطية بالقيم الدينية والأخلاقية، وأيضاً ليس بالضرورة أن ترتبط الديمقراطية بحرية الوطن أو الأرض، باعتبار أنها أسلوب للحكم بين المواطنين وليست شريعة للتعامل بين الدول..